



capitas
group international

Publication: AlSeyasah

Date: April, 13, 2011

Country: Kuwait

Page: 19



باتكس ودي اتج ولور والنوباني خلال جلسة المؤتمر

النوباني : تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجة ملحة

والتوسطة وخلق تشريعات وقوانين تتملئ مع الوضع العام لهذه الدول وتوثير الكثير من المشاريع لانهاء البطالة. ولفت الى ان تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدأت تتسارع وتبرتها في العام الماضي وخاصة في الكويت والتي تتمتع بعقلية تجارية كبيرة ولا تحتاج سوى الى التوجيه فقط منحها الى انها بدأت في تنفيذ بعض المشروعات الهامة ولكنها تواجه عقبات تفت لها، مؤكدا على ان نجاح هذه المشاريع يتوقف على مدى التعاون بين القطاع العام والخاص.

و اشار الى ان خطة التنمية هدفها الرئيسي هو تنويع مصادر الاقتصاد في الكويت حيث ان ثمة ترابط طبيعي بين خطة التنمية والبرامج المتوسطة الحجم ، مؤكدا على ان تلك التنمية الاسلامي الذي تصد كابيتاس جزا منه تركز في الوقت الحالي على دول مجلس التعاون الخليجي والذي يشهد خطط تنموية ضخمة ستعمل بالاشك على تغيير وجه المنطقة للافضل.

ونوه الى ان لفرصة متاحة امام الحكومات للتخلص من اخطاء الماضي ودعم الشباب بها عبر توجيههم ومساعدتهم على انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة بعد الازمة التي اقترتها الثورات التي انطلقت .

أكد نائب الرئيس التنفيذي المستشار العام لشركة كابيتاس غروب الدولية ناصر النوباني ان الشركة تعمل تحت مظلة بنك التنمية الاسلامي الذي يمتلك 75 فرعاً في دول عدة، مشيراً الى ان كابيتاس تعمل في تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تقدم استشارات خاصة للحكومات حسب احتياجات كل دولة على حدة حيث انها لا تمتلك نموذجاً واحداً يصلح لجميع الدول. ولفت النوباني الى ان الشركة قد وضعت عقداً مع الحكومة القطرية في العام الماضي تم بموجبه تأسيس جهاز قطر للمشاريع على ان تقوم كابيتاس بتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع. وقال اتنا وجدنا اذنا صاغية في الكويت وتم الانشاء مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاسكان الشيخ احمد الفهد للبحث في كيفية تعظيم دور وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورغم تأكيد الشهد على اهتمام الحكومة هذا النوع من المشاريع الا انه لم يتم التوصل الى اي اتفاقيات نهائية الى الان.

ودخل توجه الشركة ونشاطها في الخارج، أكد النوباني على ان اهداف وانتشطة الشركة كثيرة ومختلفة ولكنها تتعد عن مسار الطاقة حيث تركز على تطوير قطاع الصناعة وخدمات امداد بالطاقة اللازمة له، لافتاً الى ان الوطن العربي بحاجة الى تطوير المشاريع الصغيرة

المؤتمرون طالبوا بافصاح المجال أمام القطاع الخاص "اليورومني" : التشريعات والبنى التحتية والفرص أدوات تنفيذ الخطة

كتبت - رباب الجوهرري وهبة حماد:

من خلال تغيير اسلوب العمل في قطاع البنية التحتية نحو تطويرها، وكشف ان الحكومة بصدد اثناء هيئة لإدارة المدينة والبيئة، لافتاً الى ان هناك مشروع قانون لإدارة المدينة والبيئة معروض على مجلس الوزراء لتأسيس تلك الهيئة خلال 6 اشهر.

من جانبه اوضح د.اريتون لور من شركة ماكيززي ان هناك الكثير من الإجراءات والطموحات التي تحول دون تنفيذ تلك الطموحات بسبب الازلة السياسي بين البرلمان والسلطة التنفيذية لانجاز تلك المشروعات في الرحلة القادمة. وبين ان الكويت لا تخصصها الاموال او الخدمة ولكن تخصصها الإدارة السياسية القدرة على تنفيذ تلك المشروعات خلال المرحلة الحالية. ولفت ان ماكيززي اوصحت ان هناك تجارب ناجحة في دول المنطقة نجحت في تنفيذ المشروعات المختلفة بشكل فعال وحافظت تنمية اقتصادية حقيقية لأن هناك إرادة تشريعية وسياسية وهو ما تحتاج اليه الكويت. وبين ان هناك ضرورة لخلق فرصة مناسبة أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية بشكل جدي في المراحل المقبلة وليس من خلال خلق هيكل مفرغة دون ان يكون لها دور ملموس على أرض الواقع.

نائب الرئيس التنفيذي في شركة كايبيال غروب الدولية ناصر النوباني اشار الى ان تطوير البنية التحتية يحتاج بجانب التشريعات وخلق أدوات مرنة في العمل بمساعدة شركات القطاع الخاص للدول في مشاريع البنية التحتية وتمكينهم من العمل على الاستفادة من الخبرات الاقليمية والدولية في هذا الصدد.

ومن خلال تبني رقابة عملية في تنفيذ المشروعات، لا تزال شركات القطاع الخاص غير قادرة على الدخول بتلك المشروعات وهو ما يتطلب العمل على تطوير القطاع الخاص.

ولج الخبير في شركة BDP للاستشارات العالمية ستيف بوتر ان هناك الكثير من العوائق تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعني ان البيئة الاقتصادية في الكويت ستكون مشرومة من اجل الخبرات الاقليمية والدولية في مجال البنية التحتية.

تتاولت الجلسة الاولى من فعاليات مؤتمر اليوروماني 2011 في اليوم الثاني والاخير منه تحويل خطة التنمية الى واقع ملموس من خلال التطرق الى الليات الخاصة بتنفيذ المشروعات الضخمة والعقبات التي تحول دون تنفيذ تلك الخطط. وقال المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمؤتمر اليوروماني ريتشارد باتكس في بداية الجلسة الاولى ان الكويت تمتلك الكثير من الماكينات التي تؤهلها لاحتلال مرتبة متقدمة بين دول المنطقة في تنفيذ المشروعات الضخمة التي تتضمنها خطتها التنموية. ولفت الى ان المؤتمر ناقش كيفية تمويل تلك المشاريع والعقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك واليوم سيتم مناقشة كيفية تمويل تلك المشاريع الى واقع ملموس.

من جانبه تناول نائب العضو المنتدب في دار مستشارو الخليج جيف دي لانج اهمية الاسراع بتعديل التشريعات الحاكمة لتنفيذ المشاريع الضخمة والتي على اساسها إصدار التراخيص والتأجيلات للمعاملين في تلك المشاريع. وقال ان سرعة إنجاز الأعمال يتبع الاستفادة من الفرص الاستثمارية وتعظيمها بشكل يعزز من دروات الكويت خاصة مع صدور خطتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وبين ان ما يعرقل تنفيذ تلك الخطط هو بيروقراطية اتخاذ القرارات والتي يساهم فيها مجموعة من الجهات الحكومية مثل ديوان الخدمة المدنية وديوان الاحصاء ما عزّل الكثير من المشروعات وادي الى البطء في تنفيذ القرارات الاقتصادية من قبل المسؤولين تحوفاً من المخسبة.

وقال جيف ان هناك الكثير من القرارات المتكاملة في الاقتصاد تحتاج الى تعزيزها من خلال تسهيل الإجراءات وصدور اللوائح التي تعطي مرونة للمستثمرين للعمل في المشروعات المختلفة.

وبين ان مدينة الصبية ومينائها من أهم الأمثلة التي تعطي دالة على ان الحكومة تسعى لإعادة إحياء تنمياً جدياً في البنية التحتية والاقتصاد ككل، مبيئاً ان وزارة المالية اصعدت تنمياً جوهرياً في الاقتصاد